التصنيفات السيادية لدول الخليج لم تتأثر كثيراً بحرب إيران

«ضمان الاستثمار»: لتمتعها بهامش كافٍ لتحمل التوترات السياسية

الحرب رفعت تقييم المخاطر السياسية في المنطقة خلال مارس... وتوقعات بعودتها إلى مستوياتها السابقة بعد اتفاق نهائي

كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) أن اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى في 28 فبراير 2026، أدى الى ارتفاع مستويات المخاطر في الدول العربية خلال مارس 2026، استنادا إلى التقرير الشهري لمجموعة خدمات المخاطر السياسية PRS، مع توقعات بعودتها إلى مستوياتها السابقة بعد دخول هدنة الأسبوعين حيز التنفيذ ومع إعادة فتح مضيق هرمز وفي حال التوصل إلى اتفاق نهائي ينهي الحرب.

وأشارت المؤسسة، في نشرتها الفصلية الأولى «ضمان الاستثمار» لعام 2026، إلى أن التصنيفات السيادية للدول العربية، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي لم تتأثر كثيرا، لأنها تتمتع بهامش كافٍ لتحمل التوترات السياسية وصراع إقليمي وفق معطيات أبرزها قصر أمد الصراع، وعدم امتداده للإضرار بالبنية التحتية للصناعة النفطية أو استمرار تعطيل الامدادات عبر مضيق هرمز.

ويأتي هذا التطور بعدما شهدت الدول العربية خلال عام 2025 تحسنا نسبيا في التصنيفات السيادية وتقييمات المخاطر السياسية والتجارية، رغم هيمنة التوترات الجيوسياسية جراء استمرار العدوان الإسرائيلي والتوترات في فلسطين المحتلة ولبنان وسورية والعراق واليمن والسودان والصومال.

وأكدت المؤسسة أنه انطلاقا من إدراكها للأهمية الكبيرة لمؤشرات التقييم السيادي ومؤشرات المخاطر في تحديد نصيب الدول العربية من اهتمام الشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات التمويل والاستثمار والتجارة في المنطقة والعالم، واصلت رصدها لتلك المؤشرات خلال عام 2025، والتي أبرزت ما يلي:

عام 2025 شهد تحسناً نسبياً لوضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر والتصنيفات السيادية

● 8 دول عربية فقط هي: الإمارات وقطر والكويت والسعودية وعمان والأردن والبحرين ومصر حظيت بتصنيف من قبل وكالات التصنيف الائتماني الأربع الرئيسية في العالم، وتتضمن ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجينس، بينما صنفت المغرب والعراق ولبنان من قبل 3 وكالات، وتونس من قبل وكالتين فقط، فيما لم يتم تصنيف باقي الدول حتى نهاية عام 2025.

● تحسن تصنيف السعودية وعمان ومصر والمغرب وتونس، واستقرار التصنيف السيادي لـ6 دول عربية في مقابل تراجع تصنيف البحرين.

● استمرار استحواذ دول مجلس التعاون الخليجي ثم المغرب فالأردن ومصر على مقدمة الترتيب عربياً في أغلب التصنيفات السيادية والمؤشرات المتعلقة بالمخاطر بكل أنواعها.

● تحسن متوسط الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر فيتش لمخاطر الدول مدعوماً بتحسن ترتيب 14 دولة عربية بنهاية عام 2025، تصدرتها قطر والأردن ولبنان.

● تحسن متوسط الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر PRS المركب لمخاطر الدول كمحصلة لتحسن ترتيب 9 دول تصدرتها مصر والمغرب والعراق.

● شهد وضع الدول العربية تحسنا في مؤشرات مخاطر الدولة الصادرة عن وكالات ألينانز تريد في المديين القصير والمتوسط، واتراديوس، ودان آند براد ستريت، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وشركة نيكسي اليابانية.

● تحسن وضع الدول العربية في مؤشر كريديندو لمخاطر بيئة الأعمال والمتعلق بمعاملات التصدير للدولة الصادر بنهاية عام 2025، مدعوماً بتحسن تصنيف المغرب وتونس ومصر واستقرار تصنيف 17 دولة أخرى مدرجة في المؤشر.

● شهد وضع الدول العربية تحسنا في مؤشر كوفاس لمخاطر الدولة مدعوماً بتحسن تصنيف الإمارات والسعودية وعمان، واستقرار تصنيف باقي الدول المدرجة بالمؤشر، بينما تراجع وضع الدول العربية بشكل طفيف في تصنيف كوفاس لتقييم مناخ الأعمال.

● استقرار في شروط الدفع المفضلة في التعامل مع الدول العربية في الصفقات التجارية، مع تصدر قطر والامارات والكويت والسعودية بأفضل شروط دفع لإتمام الصفقات من خلال تفضيل المصدرين الدوليين التعامل معهم عبر الحساب المفتوح.

وأوصت المؤسسة بأن تقوم الحكومات العربية بتشكيل لجان عليا بمشاركة جميع الجهات المعنية في كل دولة عربية لتنفيذ خطط عاجلة وشاملة لمتابعة وتحسين ترتيب الدولة في مؤشرات التصنيفات السيادية ومؤشرات المخاطر بهدف تحسين مناخها الاستثماري.

وأكدت المؤسسة استعدادها للقيام بدورها في إعداد تقارير متخصصة وشاملة عن وضع كل دولة عربية، مع التأكيد على أهمية التواصل مع فرق البحث القائمة على إصدار تلك المؤشرات لتسهيل تنفيذ إجراءات الإصلاح وتحسين وضع دول المنطقة.

85.4% من ودائع القطاع الخاص بالدينار

● محمد الإتربي

في الوقت الذي زادت ودائع القطاع الخاص في القطاع المصرفي خلال شهرين بقيمة 1.196 مليار دينار، بنمو 2.6%، كشفت المؤشرات التفصيلية أن 85.4% من إجمالي الودائع البالغة 46.363 مليار دينار مودعة بالدينار، بما يعادل نحو 39.572 مليارا تقريباً، في حين بلغت الودائع بالعملات الأجنبية 6.790 ملايين دينار، بما نسبته 14.6% تقريباً، وقد ارتفعت في شهرين بنحو 673 مليونا بنسبة زيادة بلغت 11% تقريباً.

وبينما يرتفع الطلب على التمويل بالدينار بأكثر من 87% للسوق المحلي هناك طلبات على تسهيلات بعملات مختلفة ذات صلة بعمليات الشركات والقطاع الخاص عموماً في الأسواق الخارجية، وكذلك شرائح واسعة من الشركات التجارية لزوم عمليات الاستيراد. ويدعم التنوع في العملات لدى القطاع المصرفي قدرته على تلبية متطلبات القطاع الخاص عبر توفير التسهيلات المختلفة.

في سياق متصل، أوضحت مصادر أن المصارف تتمتع بقدرة عالية على المرونة والسائلية، وبإمكانها توفير أية مبالغ تمويلية مطلوبة بأي عملات كانت للعملاء، لدعم وتسهيل كل الأعمال والأنشطة التجارية والاقتصادية، سواء كانت في الداخل أو الخارج.

والأغلبية المطلقة للتعاملات التي تعتمد على العملات الخارجية تخص الاستيراد ومعظمها كفالات وعمليات سداد استحقاقات أو تمويل عمليات شراء عقارات وأصول متنوعة أو استثمارات بحسابات أجنبية وتسويات أخرى.

الجدير بالذكر أن فبراير الماضي كان قد أغلق على إجمالي ودائع مؤسسية بلغت 60.7 مليار دينار بمجموع 46.3 مليارا للقطاع الخاص، و9.8 مليارات لمؤسسات عامة، و4.5 مليارات ودائع حكومية.

«التجارة»: 1633 طلب تأسيس شركات أشخاص في «يناير»

«التجارة العامة» تتصدر أعلى 5 أنشطة اقتصادية

● جراح الناصر

بلغ إجمالي طلبات تأسيس شركات الأشخاص المعتمدة بعد المراجعة 1633 طلباً لشركات تم تأسيسها في يناير 2026 بنسبة انخفاض 16% عن شهر ديسمبر 2025 والبالغة 1949 طلباً.

وبلغ إجمالي طلبات تراخيص شركات الأشخاص الصادرة في يناير الماضي 3471 ترخيصاً بنسبة انخفاض 16%عن شهر ديسمبر 2025 الذي بلغ 4118 ترخيصاً.

وذكرت إحصائية وزارة التجارة والصناعة فيما يتعلق بتأسيس تراخيص الأعمال الحرة أن إجمالي الطلبات المعتمدة بعد المراجعة بلغ 765 طلباً لشركات تم تأسيسها بنسبة انخفاض 17%عن الشهر السابق التي بلغت 922 طلباً.

كما بلغ عدد التراخيص المصدرة للأعمال الحرة 662 ترخيصاً بنسبة انخفاض 26%عن شهر ديسمبر 2025 التي بلغت 892 ترخيصاً.

وبالاطلاع على البيانات الخاصة بالتراخيص التجارية للشخص الطبيعي لشهر يناير 2026 تبين إصدار89 ترخيصاً ذات نشاط تجاري بنسبة ارتفاع 2% عن الشهر السابق وتم إصدار 29 ترخيصاً جديداً ذات نشاط حرفي بنسبة انخفاض 41%، كما تم إصدار ترخيصين جديدين لنشاط استشاري، وإصدار 460 ترخيص تجديد للشخص الطبيعي بنسبة ارتفاع 3% عن الشهر السابق في حين تم إلغاء 215 ترخيصاً في يناير2026.

وكشفت البيانات الخاصة بالتراخيص التجارية حسب الأنشطة الاقتصادية لشهر يناير السابق أن عدد التراخيص التجارية الصادرة بلغ 150 ترخيصاً للقطاعات المختلفة وتم استخراج أعلى 5 أنشطة اقتصادية من أصل 23 نشاطاً من حيث عدد التراخيص، أعلاها أنشطة التجارة العامة والخدمات المتصلة بها، حيث بلغت 103 تراخيص للشخص الطبيعي، تليها أنشطة الإقامة والطعام والخدمات المتصلة بها بعدد 21 ترخيصاً، تليها أنشطة خدمات الصيانة وإصلاح الحرف البسيطة والخدمات المتصلة بها بعدد 11 ترخيصاً للشخص الطبيعي، ثم تليها أنشطة الصناعات للمنسوجات والملبوسات والجلود والخدمات المتصلة بها بعدد 10 تراخيص، تليها الأنشطة المهنية والعملية والتقنية والاستشارية والخدمات المتصلة بها بعدد 5 تراخيص في يناير 2026.

وجهة نظر

كيف تبدأ شبه الجزيرة العربية في تنفيذ تكامل اقتصادي حقيقي؟

طارق جعفر الوزان*

في المقال السابق، تناولنا كيف أن التحدي لم يعد في توفر الموارد، بل في قدرة المنطقة على تحويلها إلى منظومة إنتاج متكاملة، أما السؤال الأكثر إلحاحاً اليوم فلم يعد لماذا نتحرك... بل كيف نبدأ فعلياً في بناء هذا التكامل على الأرض؟

تمتلك شبه الجزيرة العربية اليوم عناصر قوة اقتصادية استثنائية - الطاقة، ورأس المال، والموقع - لكنها لا تزال تعمل كنظام غير مكتمل. المفارقة ليست في نقص الإمكانات، بل في بطء تحويلها إلى منظومة إنتاج متكاملة تُرى وتُلمس في الاقتصاد اليومي.

ولم يعد التحدي في تحقيق النمو بحد ذاته، بل في بناء «قابلية الصمود»: القدرة على الاستمرار والإنتاج في عالم يتجه نحو التكتلات وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد.

هذه القابلية لا تُبنى عبر سياسات متفرقة، بل عبر هندسة نظام اقتصادي يدمج الطاقة بالصناعة والخدمات اللوجستية ضمن منظومة إنتاجية واحدة. فالقوة في القرن القادم لن تُقاس بما تملكه الدول من موارد، بل بقدرتها على تحويلها إلى سلاسل قيمة تعمل دون انقطاع، داخل مصانعها، وعلى طرقها، وفي موانئها.

تقف شبه الجزيرة العربية اليوم أمام لحظة نادرة: موارد وفيرة، موقع استراتيجي، وقدرة تمويلية كبيرة، ومع ذلك لا تزال التجارة البينية عند مستويات متواضعة (10–12%)، مقارنة بأكثر من 60% في التكتلات الكبرى - وهي فجوة تكشف عن فرصة لم تُستثمر بعد.

المشكلة لم تعد في وضوح الفرصة، بل في تكلفة التأخر في التقاطها، فالتاريخ الاقتصادي لا ينتظر، والفرص الكبرى لا تبقى مفتوحة، بل تنتقل إلى من يملك الجاهزية لاقتناصها. ومن هنا، لم يعد السؤال: من أين نبدأ؟ بل: من يملك الجرأة ليبدأ أولاً.

نقطة الانطلاق: التركيز بدل التشتت

في الحالة الخليجية - اليمنية، لا تكمن البداية في إطلاق عدد كبير من المبادرات، بل في اختيار مسار واضح يمكن أن يُثبت نفسه سريعاً.

فالتجارب الدولية تظهر أن التحولات الكبرى لا تبدأ بالشمول، بل بالتركيز - ثم تتوسع عندما تبدأ النتائج بالظهور.

وعليه، يمكن أن يبدأ المسار بمحور جغرافي - صناعي يربط السعودية بباقي دول شبه الجزيرة العربية مع موانئ البحر الأحمر، وعبر شبكة سكك حديدية وأنابيب متكاملة، مدعومة بمناطق صناعية تمتد على طول هذا المسار، هذا المحور ليس مجرد مشروع بنية تحتية، بل نقطة بداية لنظام اقتصادي يعيد توزيع القيمة داخل المنطقة بدل أن تستمر في مغادرتها.

محور جغرافي - صناعي يعيد توزيع القيمة

جوهر هذا المحور لا يكمن في حجمه، بل في طريقة تصميمه، فهو نظام متعدد المسارات، يقلل الاعتماد على نقاط الاختناق، ويوفر مرونة تشغيلية في الظروف الطبيعية والأزمات.

ففي عالم تتزايد به المخاطر الجيوسياسية، لم تعد البنية التحتية مجرد وسيلة نقل، بل عنصراً من عناصر السيادة، وفوق هذه الشبكة تبدأ صورة مختلفة بالتشكل: مصانع قريبة من مصادر الطاقة، سلاسل إمداد أقصر، ومنتجات تُصنع داخل المنطقة بدل أن تعود إليها بتكلفة أعلى.

اليوم، تخرج الموارد خاماً، ثم تعود كمنتجات أعلى تكلفة، في دورة تعكس فجوة يمكن ردمها. الهدف لم يعد فقط تسريع الحركة، بل إعادة توطين القيمة، بحيث تتحول الموارد إلى صناعات، والصناعات إلى نفوذ اقتصادي فعلي، وبهذا المعنى لا يمثل هذا المشروع مساراً منفرداً، بل نموذجاً يمكن تكراره وتوسيعه تدريجياً.

الواقع والتحول: لحظة لا تحتمل التأجيل

الأرقام هنا تعكس هشاشة النظام الحالي، فمرور نحو 20–21 مليون برميل نفط يومياً عبر مضيق هرمز، وعبور ما يصل إلى 10–12% من التجارة العالمية عبر قناة السويس، يعني أن جزءاً كبيراً من الاقتصاد العالمي يمر عبر نقاط محدودة.

وفي المقابل، لا تزال المنطقة تُصدّر مواردها في مراحلها الأولية، لتعود لاحقاً كمنتجات ذات قيمة أعلى، أما التجارة البينية، التي تبلغ نحو 146 مليار دولار سنوياً، فلا تعكس الإمكانات الحقيقية. في الوقت ذاته، يشهد العالم إعادة توزيع عميقة لسلاسل الإنتاج - تحولات قد تصل إلى 3–5 تريليونات دولار خلال العقد المقبل.

وهنا تكمن اللحظة الفارقة: هذه ليست مجرد فرصة للنمو، بل فرصة لإعادة التموضع في قلب الاقتصاد العالمي، وإذا ما أُعيدت صياغة هذه المعادلة، فإن الأثر سيكون واضحاً: انخفاض في تكاليف النقل، توسع في التجارة البينية، واستثمارات تبحث عن بيئة مستقرة ومتكاملة. وهنا يتحول السؤال إلى: هل نتحرك الآن... أم بعد أن تتحرك الفرصة إلى مكان آخر؟

بناء منظومة الصمود السيادي

إذا كانت الرافعة الأولى تعيد تشكيل الاقتصاد فإن الثانية تعيد تعريف القدرة على الاستمرار. ويبدأ التنفيذ بمحور واحد يمكن إنجازه خلال 3 إلى 5 سنوات، ليس لإكمال الصورة، بل لإثبات أنها ممكنة.

لكن الأثر الأعمق يظهر في بناء منظومة صمود تشمل الآتي: أمن مائي وغذائي قائم على الاستقلالية، تصنيع الأدوية الأساسية لضمان الأمن الصحي، قاعدة صناعية داعمة للاقتصاد، شبكة ربط سيادية تضمن تدفق الموارد، تنمية بشرية قادرة على تشغيل هذا النظام، وبهذا المعنى، لا يصبح التكامل خياراً اقتصادياً فقط، بل أحد أعمدة السيادة.

القيادة والتنفيذ: السعودية كمحرك للتحول الإقليمي

بعد وضوح المسار، يصبح السؤال الأكثر حسماً: من يقود؟ وتبرز المملكة العربية السعودية كمرتكز تنفيذي لهذا التحول، ليس فقط بحجم اقتصادها، بل بقدرتها على تحويل الخطط إلى واقع بسرعة وكفاءة.

لكن الموارد وحدها لا تكفي، فالعامل الحاسم هو وجود كيان تنفيذي إقليمي يعمل بعقلية الشركات الكبرى، قادر على اتخاذ القرار وإدارة المشاريع عبر الحدود.

وفي هذا الإطار، يمكن أن تضطلع المملكة بدور المنسق التنفيذي، ليس لقيادة الآخرين، بل لتسريع الجميع، وهنا يبدأ الفرق الحقيقي، حين يتحول التكامل من فكرة... إلى واقع.

إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية... والقرار قبل الموارد

عند هذه المرحلة، لا يعود الحديث عن مشاريع منفصلة، بل عن إعادة رسم الجغرافيا الاقتصادية للمنطقة، فربط الشرق بالبحر الأحمر، وامتداده نحو اليمن، لا يعني فقط مساراً جديداً للنقل، بل نظام اقتصادي متعدد المنافذ، يقلل الاعتماد على نقاط الاختناق، ويمنح المنطقة قدرة حقيقية على التكيف.

ورغم وضوح الطريق، تبقى التحديات قائمة، وفي مقدمتها بطء القرار وتعقيد التنفيذ، لكن هذه التحديات لا تُحل بالمزيد من الدراسات، بل ببداية واضحة: مشروع يُنفّذ، ونتيجة تُقاس، وثقة تُبنى.

في النهاية، لا يُقاس التكامل بما يُعلن عنه... بل بما يُبنى فعلياً، فالتكامل لا يحدث دفعة واحدة، بل يبدأ بخطوة ثم يستمر، وفي عالم لا ينتظر أحداً، لن يكون التحدي في وضوح الرؤية... بل في اتخاذ القرار في اللحظة المناسبة.

والتأخر لم يعد خياراً محايداً... بل قرار بحد ذاته، لأن الأمم لا تعيد تشكيل موقعها حين تفكر بشكل مختلف، بل حين تقرر أن تعمل بشكل مختلف، وتستمر حتى النهاية.

*باحث في الشؤون النفطية والاقتصادية

شركة أولاد علي الغانم للسيارات ش.م.ك.ع
Ali Alghanim Sons Automotive Company K.S.C.P

إعلان توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة

يسر شركة أولاد علي الغانم للسيارات (الغانم) أن تعلن للسادة المساهمين الكرام عن موعد توزيع الأرباح النقدية عن الستة أشهر المنتهية في 2025/12/31، وتوزيع أسهم المنحة المجانية عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31، وذلك على النحو التالي:

توزيع الأرباح النقدية: بنسبة 26.86% من القيمة الاسمية للسهم (بواقع 26.86 فلساً لكل سهم)
و
توزيع أسهم المنحة: بنسبة 10% من رأس المال المصدر والمدفوع (بواقع 10 أسهم لكل 100 سهم)

على أن يتم توزيع الأرباح النقدية وأسهم المنحة إعتباراً من يوم الأحد الموافق 2026/04/26 وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة العادية وغير العادية للمساهمين المنعقدة في 2026/03/26، وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة كما في نهاية يوم الإستحقاق، وذلك طبقاً للجدول الزمني الموضح أدناه:

الحدث	التاريخ
تاريخ حيازة السهم	2026/04/16
تاريخ تداول السهم دون الإستحقاق	2026/04/19
تاريخ الإستحقاق	2026/04/21
تاريخ توزيع الأرباح	2026/04/26

تُقيَّد الأرباح النقدية في الحسابات البنكية للسادة المساهمين المستحقين لها والمسجلين في خدمة التحويل الإلكتروني لدى الشركة الكويتية للمقاصة، وذلك حسب القواعد المعمول بها لديها.

والله ولي التوفيق،

رئيس مجلس الإدارة

www.alg.com.kw